وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى حقوق L.M.D

إعداد الدكتور:
جراية الصادق

الموسم الجامعي : 2020/2019

الاقتصاد السياسي هو علم يبحث في ثروة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة تتفوق على غيرها من الأمم من حيث الرفاهية طبعا، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي فعله للتقليل من حدة الفقر، ويمتاز هذا العلم عن غيره من العلوم أنه يبحث في الثروة من حيث هي، وطرق التصرف فيها على الوجه الأكمل.

إن كل علم يتحدد بموضوعه ومنهجه وتفاعله مع باقي العلوم الأخرى* وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع إنما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات وأفكار مستخلصة تأخذ شكل الصياغة العلمية.

أصل كلمة الاقتصاد السياسي:

الاقتصاد السياسي أو **Political Economy** باللغة الإنجليزية أو **Economie Politique** باللغة الفرنسية، الأصل في الكلمة إغريقي "**Oikos**" البيت أو المنزل، "**Nomos**" القانون، "**Plitikos**" الإجتماعي، والمقصود به عندهم (علم قوانين الإقتصاد المنزلي) أو (علم مبادئ تدبير المنزل) أو (قوانين الذمة المالية المنزلية). لكن مصطلح الاقتصاد السياسي لم يعتمد بهذا الشكل إلا مع بداية القرن 17م عندما نشر الفرنسي " **أنطون دي مونكريتان** " كتابا بعنوان: " **بحث في الإقتصاد السياسي** " في سنة 1615م، وكان الغرض من ذلك البحث في القوانين التي تحكم اقتصاد الدولة، أي المجتمع بكامله وليس فقط العائلة كما هو عند الإغريق.

التعريف الاصطلاحي لعلم الاقتصاد السياسي:

يمكن تعريفه إبستمولوجيا على أنه: (**علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء**

---

* فمثلا يعد القانون من العلوم الاجتماعية التي موضوعها الإنسان وسلوكه مع الإنسان أو مع الدولة، كما أنه يستند إلى مجموعة من المناهج منها المنهج القانوني، المنهج التجريبي ، تحليل المضمون...إلخ، كما أن علم القانون تربطه علاقات وطيدة بعلم الإقتصاد وعلم السياسة وعلم الإجتماع وغيرها كونه يحدد المعالم المعيارية لمختلف هذه العلوم.

المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجة الإنسان في المجتمع واللازمة لمعيشته).

يرمي هذا التعريف إلى تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها، وهكذا ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي وسياسي للرفع من مستوى المادي للسكان والدولة. لذلك يذهب الكثير من الدارسين إلى أن استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف " **أنطوان دي مونكريتيان**" كان يقصد من خلاله جملة النصائح والإرشادات التي تعطى للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة، و لو أمعنا النظر فيما أراده لوجدنا أنه كان يعرف (السياسة الاقتصادية Politique Economique).

إجمالا يركز الإقتصاد السياسي على ما يلي:

- يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة. فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .
- يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر الاقتصادية وآثارها، وإيضاح و تفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها، أي **اكتشاف القوانين الموضوعية** التي تقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.
- يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهـدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق .

- في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

لكل حقل معرفي حتى يكتسب سمة العلمية لابد من توفر ثلاث شروط مهمة وهي: الموضوع، المنهج، العلاقة العضوية مع باقي العلوم الأخرى.

1- موضوع علم الاقتصاد السياسي:

والمقصود بهذا العنصر المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا النشاط يظهر في شكل نمطين من العلاقة: علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان.

1-أ عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة:

يتميز الإنسان عن غيره من الكائنات بأنه مضاد للطبيعة على عكس الكائنات الأخرى التي هي جزء منها تعيش على ما تعطيه لهم، بينما الإنسان لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه. وبالتالي فإن للإنسان حاجات لا يمكن له إشباعها من ذاته إلا من خلال التوجه للطبيعة وبذل الجهد اللازم للسيطرة على قواها وجعلها أكثر ملاءمة لحياته. كما أن عملية الإنتاج التي يقوم بها الإنسان هي عملية واعية (يستخدم فيها العقل والتفكير وتكون متلائمة مع أهداف وغايات الإنسان)، ومستمرة عبر الزمن، هذه الاستمرارية هي التي تحدث التغيير سواء على مستوى الإنسان أو على مستوى الطبيعة.

1-ب عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان:

طبع الإنسان اجتماعي لا يقوم بمواجهة الطبيعة وحده وإنما في إطار المجموعة، فلا يكتمل عمل الإنسان إلا من خلال عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهما الآخر، ولهذا كان ولا بد من **تقسيم العمل**، وفضلا عن التقسيم التقليدي للعمل بين الرجل والمرأة (داخل وخارج مكان الإقامة)، فإن هذا العنصر مرهون بتحقيق مستوى معين من تطور في **القوى الإنتاجية** بما يتبع ذلك من معرفة واكتساب تقنيات ومهارات فنية[1].

ومع الإضطراد في نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة، العشيرة، القبيلة، القرية، المدينة، الدولة، النظام الدولي)، وكذلك التعقيد في تركيب هذا الاقتصاد، لهذا السبب تزيد درجة تقسيم العمل بين الأفراد داخل الجماعة وما يتبع ذلك من تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي، وعليه فإن علاقة الإنتاج لا تتحدد فقط بعلاقة الإنسان بالطبيعة وإنما أيضا بعلاقة الإنسان بالإنسان، وهي علاقات اجتماعية واقتصادية، ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية هي: **(عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي الذي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في دورانها حول العمل الاجتماعي، وحول المجهود الواعي الذي تقوم به الجماعة بغرض الاستخلاص من الطبيعة ما يشبع حاجاتها مستعينة في ذلك بـ أدوات الإنتاج (الآلات)، وخبراتها الفنية في تراكمها المستمر).**

وعليه فإن شروط عملية الإنتاج مهما كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه تتمثل فيما يلي:

1- **القوة العاملة:** وهي مجموع الأفراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي.

2- **أدوات العمل:** وهي الوسائل والآلات بمختلف أنواعها، والتي تزيد من القدرة المنتجة للقوى العاملة.

---

[1] فمثلا الإنسان البدائي كان يشبع احتياجاته من الإنتاج الذي ينتجه بجهده وعمله اليدوي في الطبيعة، لكن بتقسيم عمل المجموعة، وأصبح هناك من هو متخصص في إنتاج الآلات التي تساعد في العمل مثلا تحول الإنسان من الإنتاج بغرض سد الحاجة، إلى الإنتاج بغرض تحقيق **الفائض**. وهذا من منطلق ما تمتلكه هذه الفئات المتخصصة من مهارات معرفية وفنية في إنتاج الآلة.

3- موضوع العمل: والمقصود به المواد التي يجرى تحويلها بواسطة العمل وباستخدام أدواته أو ما يسمى بـ : وسائل الإنتاج.

وهنا يجب التمييز بين نوعين من الإنتاج، **الإنتاج المباشر** أو الطبيعي، **والإنتاج السلعي**، فالأول الغرض منه الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية داخل الوحدة الإنتاجية (عائلة قبيلة دولة...)، وهو إنتاج موجه إلى استهلاك المنتجين أنفسهم. أما النوع الثاني فهو متعلق بقدرة المنتجين على إنتاج ما يفوق احتياجهم أي تحقيق ما يسمى بـ فائض الإنتاج، وهذا الأمر مرتبط بمستوى تطور قوى الإنتاج. وسواء كان الإنتاج مباشرا أو سلعيا فهو موضوع لعلم الاقتصاد السياسي، ولا يكفي الموضوع فقط لإثبات علمية مادة الاقتصاد السياسي فلا بد أيضا من توفر عنصر المنهج .

1-منهج علم الاقتصاد السياسي:

يقصد بالمنهج : **(الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة)**

وبالتالي يكون المقصود بالمنهج في أي علم من العلوم، الطريقة التي يتبعها العقل للوصول إلى الحقيقة، إلى القانون العام الذي يحكم الظواهر بمختلف أنواعها، أو نستخدمه للبرهنة على صحة حقيقة هي موجودة في الأصل، والذي يمكن الوصول إلى الحقيقة من خلال ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا، ومن هنا تظهر عالقة المنهج بالموضوع (كون الموضوع يشمل الأفكار).

منهجية الاقتصاد السياسي تختلف كثيرا عن منهجية باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، كما أن هذا العلم يعتمد على طريقة واحدة وإنما على مجموعة من الطرق أهمها:

2-أ الطريقة الاستنباطية (الإستنتاجية):

وهي عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام إلى الخاص إذ يبدأ بوضع مقدمات عامة وينتقل منها تدريجيا إلى أجزاء تندرج تحت هذه المقدمات، أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات. فنتائج الاستنباط تستخلص من مقدماته ومعيار صدق هذه النتائج هو مدى انسجامها مع المقدمات.

2-ب الطريقة الاستقرائية:

المقصود بالاستقراء هو انتقال الباحث في تحليله من الجزء إلى الكل، أو من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة (عكس الطريقة الأولى)، ومعيار صدق النتائج في هذه الطريقة هو مدى انسجامها مع الواقع الحسي.

فـ "المدرسة الكلاسيكية" التي أهم روادها: آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، مالتوس، وكذلك "المدرسة الحدية" تمضي في بحثها الاقتصادي على أساس الطريقة الاستنباطية، بحيث يتم إعادة بناء وفهم الاقتصاد بكلياته وبجزيئاته الصغيرة على أساس قانونين عامين يقودان "الإنسان الاقتصادي" وهما: "قانون المنفعة الشخصية" و"قانون حرية المنافسة"، فمن غير الضروري لدى أتباع هاتين المدرستين العودة إلى ملاحظة الواقع أولا لتحليل التصرفات الاقتصادية للفرد، فهم يكتفون بالتطبيق المجرد لهذين المبدأين على كل تصرف فردي للوصول إلى تحليل وفهم آلية الحياة الاقتصادية العامة، إلا أن هذه الطريقة تم إنتقادها وأثارت جدلا واسعا حول مدى إمكانية الوثوق بها في إعطاء نتائج صحيحة في مجال البحث الاقتصادي كان أهمها:

- أنها تستند بديهيا إلى أن المنفعة الشخصية للفرد وحدها توجه تصرفات وسلوكات الفرد.
- أنها تأخذ كبديهية الإطار الذي تجري فيه الفعاليات الاقتصادية بدون إعطاء أهمية للتطور والتغير الذي قد يطرأ على العلاقات بين الأفراد بحكم تغير المؤسسات التي

تحكم هذه العلاقات، أو بحكم التغير الذي يطرأ على خصوصية المجتمع ذاته. بينما الواقع يشير إلى أن الفرد يتأثر بالمؤسسات بمختلف أنواعها، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالدولة، ولهذا لا يمكن دراسة النشاط الاقتصادي للفرد بعيدا عن الواقع.

- أنها تهمش الدور الذي تلعبه الدولة، وكذا الوحدات الاقتصادية الكبرى خاصة الشركات الاحتكارية الاقتصادية في الحد من نتائج هذين المبدأين العامين.

أما الطريقة الاستقرائية فقد استخدمتها "المدرسة التاريخية الألمانية" التي ظهرت مع كتابات "فريدريك لست" و"ويلهلم روستشر" في أربعينيات القرن الماضي، وبعض المدارس الحديثة كالمدرسة الإحصائية ، حيث حاولت المدرسة التاريخية عن طريق تجميعها وتبويبها للحوادث والوقائع التاريخية أن تثبت بأن هناك اختلاف بين النظرية والواقع. وهي تعترض على فكرة "الإنسان الاقتصادي"، الذي يجري وراء منفعته الشخصية فقط، وتبين عن طريق دراسة الوقائع التاريخية، بأن الشكل الواقعي للإنسان بكامل عيوبه وقوته يتمرد على الحصر في قانون المنفعة الشخصية، وهي ترفض أن تجعل من الاقتصاد السياسي التاريخ الطبيعي الأنانية الفردية، فالمدرسة التاريخية تنطلق من ضرورة أن ندرس التاريخ الاقتصادي للأمم، وأن نستنتج من ذلك القوانين الاقتصادية التي تحكم التطور الذي تمر به المجتمعات عبر مراحل تاريخية معينة.

المنهج التاريخي:

يتطلب استخدام هذا المنهج تجميع واستقراء الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي، وذلك من الكتب والوثائق التاريخية المتوفرة، بعد التحقق من صحتها، لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها. ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها، أي معرفة ما كان منها سببا وما كان نتيجة، ومعرفة العناصر المتكررة وغير

المتكررة ودرجة انتظام تكرارها، وأخيراً يقوم المؤرخ بالكشف عن القوانين الثابتة والمتكررة التي كانت تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية.

فالتاريخ بهذا المعنى أصبح أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان، وفي تفسير ما هو كائن وفي التنبؤ بما سيكون في المستقبل، أي تحديد القوانين التي تحكم تطور الشعوب والظواهر الاقتصادية .

2-د المنهج الإحصائي:

الهدف من أي علم كان الوصول إلى قوانين، أي علاقات جبرية بين أحجام قابلة للقياس وأولى مراحل العلم إذا هي معرفة هذه الأحجام (الكميات)، والإحصاء هو الذي يقوم بقياس هذه الأحجام. إذ أنه يتمثل في ملاحظة وقائع تتخذ شكل الكميات القابلة للتعبير عنها بالأرقام. ومن هنا يمكن القول أن الإحصاء يعتبر لازما للدراسة العلمية، كما أنه يمكن أن ينطبق على الوقائع الاقتصادية، لأنها من طبيعة تقبل التعبير الكمي، ومثال ذلك دراسة الإنتاج والأسعار والدخول والأجور بحيث تقدم لنا معطيات كمية قابلة للقياس.

ويرى عالم الاقتصاد "مور **Moor**" أن الإحصاء ليس مجرد منهج فحسب، بل إنه علم مستقل بذاته، وأن قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الاقتصاد، وتقدم الإحصاءات مقياسا دقيقا وضروريا لحجم الظواهر الاقتصادية، الأمر الذي يمكننا من استخلاص نتائج علمية تكون عبارة عن قوانين ومبادئ اقتصادية.

2- علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى:

3-أ علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم القانون:

يشكل القانون الإطار التنظيمي لمختلف التفاعلات الاقتصادية، كما لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء)... إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات، بين الأفراد

والجماعات والدول، وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية فإنه يأخذ بالاعتبار الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة. وبالتالي نجد لكل دولة تشريعات قانونية متعلقة بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، وقوانين المالية العامة، وقانون التأمين، قانون الإستثمار وغيرها.

3-ب علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:

هناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد السياسي وعلم السياسة ناتجة عن التداخل الواضح بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث يوجد تأثير متبادل بينهما، فمثال نجد أن هناك عالقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل (وضع اقتصادي) والاستقرار السياسي داخل المجتمع (وضع سياسي). كما أن معظم الثورات الكبرى كالثورة الفرنسية (1789) والثورة الروسية(1917) جاءت على إثر أوضاع اقتصادية غير صحية (انتشار الفقر والجوع وعدم عدالة التوزيع). أيضا نجد أن المحرك الأساسي للاستعمار(الذي هو ظاهرة سياسية) كان سعي القوى الاستعمارية الأوربية للحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الفائضة.

3-ج علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:

يعنى علم الاقتصاد السياسي بصفة عامة بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ويتناول العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية البحتة كالعلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها، والبحث في نظريات العرض والطلب وعند دراسة الإنتاج يهتم في علم الاقتصاد السياسي بالصناعة والمؤسسات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التجارة والنقل.

بالرغم أن هذه المؤسسات هي المجال الخاص للدراسات الاقتصادية إلا أن علماء الاجتماع أيضا يهتمون بدراستها لأنهم يدرسون النواحي الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية. ومن الملاحظ أن الكثير من المشكلات الهامة ذات الصلة الوثيقة بعلم

الاقتصاد لم تتناولها البحوث الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك دراسة دور القيم والتفضيل في التأثير في قوة العمل، وأثر العادات الاجتماعية في الأسعار ودور التعليم في الإنتاج وغير ذلك من الموضوعات التي تركت ليتناولها في الدراسة علماء الاجتماع وعلماء النفس، وكذلك يساهم علماء الاجتماع في دراسة التسويق والسلوك الاستهلاكي لدي الأفراد.

ويلتقي علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع فالثروة التي هي مركز اهتمام علم الاقتصاد السياسي لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة وال تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، الذي أصبح قوة جمعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم. ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية وتستند إلى أسس اقتصادية .

3-د علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس، فالاقتصاد الكلاسيكي انطلق من أساس نفسي يرتبط بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أساس نفسي أيضا.

فتأثير الشائعات مثال على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور، مثال صدور شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم أو لشراء الذهب، وهذا ما جرى فعال أثناء الأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا عام 1929، فبعد الانخفاض

الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة وقوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب وقل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة.

تطور الفكر الاقتصادي وأهم مدارسه:

لم يكن علم الاقتصاد منذ قبل الميلاد حتى منصف القرن الثامن عشر وجود مستقل، بل كان لصيقا بعلوم أخرى كالفلسفة عند اليونان والإغريق، والفكر اللاهوتي عند الأوروبيين في العصور الوسطى، كما أنه ارتبط بالتاريخ وفلسفته عند العرب في القرن الرابع عشر.

أ- الفكر الاقتصادي عند اليونان:

خاصة عند أفلاطون(427-347 ق م) وأرسطو(384-322 ق م)، عند هؤلاء وجد الفكر الاقتصادي لصيقا بالفلسفة، بحيث كان الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للمجتمع والدولة، المجتمع المنظم في صورة "**دولة المدينة**" التي لها خصوصيتها الجغرافية والبشرية، فهي كانت صغيرة المساحة وحجم سكانها قليل، وبالتالي فرضت هذه الخصوصية تأثيرها على نمط الإنتاج.

تميز النشاط الزراعي في هذه الفترة بصعوبة الإنتاج بسبب فقر التربة، وقسمت الوحدات الإنتاجية إلى ثلاث أنواع هي: **وحدات كبار الملاك:** وهم من يملك الأرض الأكثر خصوبة، ينتجون الحبوب بشكل خاص، ولا يسهمون في العمل بل يستخدمون العبيد والعمال، **وحدات صغار الملاك:** عددهم كبير يحوي نصف سكان المدينة أو أكثر، ويتم الإنتاج فيها بفضل عمل أفراد الأسرة وعمل ما يملكونه من عبيد باستخدام وسائل بسيطة، ثم **وحدات عبيد الدولة:** التي تعمل مقابل حصولها على جزء من المحصول عينا، ويحق للدولة أن تحرر هؤلاء، وفي هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة صغيرة

من الأرض، وتكوين أسرة تنتج معه، لكن بشرط أن يتخلى عن جزء من الناتج للدولة يتحدد مدى الحياة، وله حرية التصرف في الباقي.

نتيجة عدم كفاية النشاط الزراعي يلجأ هؤلاء إلى النشاطات ذات الطبيعة التجارية والصناعية، فالتجارة كانت تتم عن طريق المدن والموانئ، فلابد من تصدير بعض السلع الزراعية لاستيراد الحبوب مثلا. أما النشاط الصناعي فقد كان بالأساس لخدمة التجارة كتزويدها ببعض السلع منها: الأواني، الأسلحة، العملات النقدية وغيرها..

فالتحليل الاقتصادي عند **أرسطو** يرتكز مباشرة على الحاجات وإشباعها، والأموال (المنتجات) التي تحقق هذا الإشباع، وطرق الحصول على الأموال عنده : الزراعة، الصناعة الصيد استخراج المعادن وكلها طرق طبيعية، وبالتالي فهو يمقت التجارة لاعتبار أنها لا تنتمي إلى هذه الطرق. كما ركز أرسطو على تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية أو المقايضة، ثم المبادلة النقدية، أي تبادل السلع بالنقود.

ولهذا يركز أرسطو على قيمة السلع، والتي يرى أنها: **(خاصية اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة)**، وهو يفرق بين قيمة الاستعمال باعتبارها **(خاصية موضوعية تجعلها صالحة لإشباع حاجة معينة)**، وقيمة المبادلة التي تعني **(الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة رابطة بين قيمتين)**، كما يعتبر النقود وسيط في المبادلة ومن خلالها يتم قياس القيم أي قيم السلع.

الفكر الاقتصادي عند الرومان :

لم يقدم الرومان فكرا اقتصاديا قائما بذاته، لكنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال تنظيماتهم القانونية, ومن خلال التكوين العقلي الذي طبعت به دراسة القانون الروماني عقول الباحثين في الاقتصاد.

ومن الأفكار الخاصة التي أثر بها القانون الروماني في الفكر الاقتصادي فكرة "**القانون الطبيعي**" التي احتلت مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين كذلك يعتبر القانون الروماني بما تضمنه من أفكار **(كحق كل شخص أن يعقد ما يشاء من العقود والصفة المطلقة للملكية الفردية)** أحد مصادر المذهب الفردي الذي تقوم عليه الرأسمالية اليوم .

ب- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى الأوروبية:

ساد في هذه الفترة ما يعرف بـ " **التكوين الاجتماعي الإقطاعي** " والنظام الإقطاعي هو نوع من أنواع الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي سادت أوربا في القرون الوسطى، ويعرف على أنه: **(نظام يعتمد على ملكية الأفراد من الطبقة الإقطاعية للأراضي التي تشكل الوسائل الإنتاجية، ومن ثم حرصهم على استغلال الفلاحين الفقراء للعمل فيها، وشملت الأملاك الإقطاعية كلا من أراضي القرى والمدن، كما حدد هذا النظام نوعية طبقات الأفراد مما أدى إلى ظهور مصطلح المجتمع الإقطاعي).**

للنظام الإقطاعي في العصور الوسطى طبيعتين الأولى **اقتصادية** والثانية **سياسية**، فقد كانت الطبيعة الاقتصادية للملكية في العصر الروماني وكذا في العصر الحديث تعتمد على وجود علاقات حقوقية قانونية، بمعنى أن لكل قطعة أرض مالكها، فكانت الملكية المطلقة للأراضي تعد من الحالات الطبيعية، أما في العصور الوسطى فقد كانت الأرض تعتمد على عدة أنواع من الحقوق، بحيث يفقد أساس الملكية معناه القانوني، أما من الناحية السياسية فقد كانت الفكرة الأساسية هي سيادة الدولة في

العصرين الروماني والحديث من خلال مهامها وعن طريق سلطاتها وموظفيها، أما في حالة النظام الإقطاعي لم يكن للدولة أي تأثير، مما أدى إلى انقسام سلطاتها بين مجموعة من الأشخاص، وانتقلت لهم السلطات نتيجة تراجع دور الدولة، ولهذا فإن النظام الإقطاعي ظهر نتيجة **الملكية المجزأة** في الطبيعة الاقتصادية، **والسيادة المجزأة** في الطبيعة السياسية.

إن اقتصاد العصور الوسطى في المجتمع الغربي كان اقتصادا طبيعيا، يتصل أساسا بالأرض بينما تدهورت المدينة باقتصادها النقدي، وتوقفت عن أن تصبح مراكز تجارية كما كانت من قبل وقل عدد سكانها، واختفى التجار الذين كانوا ذات يوم يترددون عليها أو يقيمون فيها، كما اختفى مع المدن الطابع المدني الذي كانت لا تزال تحتفظ به خلال العصور السابقة وحول المدن المتدهورة ظلت الأراضي الزراعية لها مكانتها الخاصة.

ومن أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام نذكر ما يلي:

1- يقوم هذا النظام على أساس الإقطاعيات **MANORS** وهي قرى تحيطها أسوار وتخترقها شوارع ويحدها فضاء فسيح من الخارج مخصص للزراعة.

2- يقترن النظام الإقطاعي بالعبودية، وبصفة خاصة في قطاع الزراعة، فالأرض الزراعية كانت تقسم إلى قسمين: قسم مخصص للسيد الإقطاعي وهي تزرع لحسابه وأطلق عليها إسم "**الدومين**" والأرض الباقية تقسم إلى شرائح توزع على الفلاحين مقابل ما يؤدونه للسيد من أعمال في أرضه الخاصة وهذا ما يعرف بـ "**الريع العيني**" **(والمقصود بالريع الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نتيجة وضع ملكيته بتصرف الآخرين مقابل عائد عيني، فيسمى هذا بالريع العيني، وإذا كان المقابل نقدي فيسمى ذلك بالريع النقدي).**

3- كان الاقتصاد الإقطاعي **اقتصادا مغلقا**، بحيث لم يكن القصد من الإنتاج عرض المنتجات في السوق، ولم يكن يهدف إلى الربح، وإنما كان يهدف إلى إشباع الحاجات

المباشرة، وبالتالي كان اقتصادا متأخرا لأنه لا يمتلك محفزات الإنتاج لأن الفائض لا يمكن بيعه خارج الإقطاعية وبيعه في الداخل كان محدود جدا.

4- في ظل هذا النظام لم يكن لمبدأ تقسيم العمل أي أهمية تذكر.

5-أن التقسيم الطبقي ينقسم إلى الإقطاع والفلاحين في الريف أو ما يسمى بـ **(الأقنان)**، ويمثل النبلاء وطبقة رجال الدين والكنيسة أكبر إقطاعيي العصور الوسطى.

ج- **الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر:**

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات هي عصور الظلمات بالنسبة لأوربا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة الإسلامية، وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفارابي و جابر بن حيان، وابن رشد وغيرهم، إلا أنه لا شك في أن ابن خلدون كان الأبرز والأكثر إبداعا في مجال العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصاد. كما نفهمه في عصرنا الحديث، لأنه قدم لنا نموذجا فكريا للدراسة التاريخية على أساس تداخل الظواهر الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسية.

من أهم رواد الفكر الاقتصادي في ذلك العصر ابن خلدون والمقريزي، بالنسبة لابن خلدون فمن خلال تعمقه في دراسة هذا العلم، استطاع أن يدرك مدى أهمية النشاط الاقتصادي في تحقيق ما أسماه بـ "**العمران البشري**"، ويمكن تلخيص الفكر الاقتصادي لابن خلدون في أنه استند أساسا على أن النشاط الاقتصادي هو الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات، وقد قسم النشاط الاقتصادي إلى عدة أقسام: النشاط الزراعي، النشاط الصناعي، النشاط التجاري النشاط التعديني، وأنشطة أخرى متنوعة بل إن ابن خلدون نادى بضرورة تقسيم العمل في أي مجال من المجالات الاقتصادية، وهنا نجد أن ابن خلدون قد سبق زمانه في وضع أسس نظرية تقسيم العمل التي بلورها آدم سميث في القرن 18م.

أما بالنسبة للمقريزي فلقد سلك مسلكا آخر حيث فسر الظواهر الاقتصادية على أساس نقدي ويرجع ذلك إلى الظروف التي عاشها المجتمع الإسلامي في تلك الفترة، التي ظهرت فيها هذه الفكرة في ذلك العصر فقد كان المجتمع الإسلامي مقسم إلى سبعة فئات وهم: (فئة الحكام ورجال الدولة، كبار التجار، صغار التجار، المزارعون، الفقهاء والكتاب، الحرفيون والمهنيون والأجراء، وفئة المعوزين، كما أن المقريزي كان قد سبق- بقرنين (02)- في وضع أسس "قانون جريشام" الذي ظهر في القرن 16م والذي ينص على أن (العملة الرديئة تطارد العملة الجيدة من التداول)، حيث لاحظ المقريزي اختفاء العملات الفضية (الجيدة) من التداول تاركة المجال للعملة النحاسية (الرديئة)، ولذا حذر من هذا الوضع واعتبره أصلا في زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار، وقد طالب باقتصار الصك على عملة واحدة ومن المعدن النفيس، وعليه فان المقريزي اهتم بالسياسة النقدية كأساس للتأثير على الهيكل العام للاقتصاد الوطني وعلى مسار الاقتصاد له.

ولا شك أن استقراء الأزمات من منظور المقريزي يكشف أسبابها الحقيقية التي تكمن في الفساد والسياسات الحكومية السيئة، وضعف عناصر الإدارة كالتخطيط وسوء اختيار الكفاءات البشرية، وإهمال المتابعة والرقابة، وتزيد الأزمة سوءاً من خلال الإفراط في إصدار النقود الائتمانية. وإذا تزامنت هذه العوامل كلها مع حدوث المجاعة، فسوف يؤدي ذلك إلى درجة عالية من التضخم، وتفاقم بؤس الفقراء وإفقار البلاد. ولعل ذلك هو ما يشار إليه الفكر الحديث في علم إدارة الأزمات.

وإنه من غير المُنصف أنْ يعتبر الفكر الاقتصادي ظاهرة أوربية بحتة تبدأ من المجتمع اليوناني والروماني (القرن 5قبل الميلاد) وتنتهي في المجتمعات الأوربية الغربية حيث بداية ظهور المدارس الاقتصادية (القرن 18الميلادي)، مع تجاوز مجحِف للتراث العربي والإسلامي في المجالات الاقتصادية خلال العصور الوسطى (500م-1500م).

ولقد تبين لنا أن الحضارة العربية والإسلامية تملك من الأفكار الاقتصادية ما يفوق تلك الآراء الغربية؛ بل كان لها فضل السبق عليها، حيث تعتبر إسهامات المقريزي

رائدة وذات إضافة هامة بسَبقه لأصحاب النظرية النقدية والنظرية الكينزية، من خلال اهتمامه بتحليل السياسة النقدية وأثرها في الاقتصاد الوطني، ومطالبته بتدخُّل الدولة في حال وجود الأزمات الاقتصادية.

أهم مدارس الاقتصاد السياسي:

المقصود بالمدرسة الاقتصادية جملة الأفكار الاقتصادية التي يؤمن بها جماعة من المفكرين الاقتصاديين ويدافعون عنها، حيث تتعلق تلك الأفكار بشتى القضايا والظواهر الاقتصادية التي تطبع حياة الناس.

فخلال القرون الماضية ظهرت عدة مدارس في الفكر الاقتصادي تتباين في توجهاتها ومبادئها ومعتقداتها، مما نتج عنه سياسات وإجراءات اقتصادية مختلفة، وفيما يلي استعراض لأهم تلك المدارس.

أولا: المدرسة التجارية.

وتعرف أيضا بـ "**الميركانتيلية**"، ومن أهم روادها: "**جون بودان**" (1530-1596)، "**وليم بيتي**" (1623-1687)، "**توماس مان**" (1571-1641)، وقد ظهر الفكر التجاري لعدت أسباب نذكرها فيما يلي:

- انهيار النظام الإقطاعي في أوربا.
- ازدياد أهمية التجارة الخارجية.
- ظهور الدولة القومية في أوربا إثر "**مؤتمر وستفاليا**" سنة 1648م.
- ازدياد أهمية النقود والتراكم الرأسمالي.
- الاكتشافات الجغرافية (أمريكا سنة 1492، ورأس الرجاء الصالح 1498).

لم يتكون هذا الاتجاه دفعة واحدة، بل خضع لتطور طويل، والمتتبع لكتابات مفكري التجاريين يلحظ بوضوح أن آراء كل مفكر قد تشكلت حسب ظروف ومصالح بلده، وفي إطار الانشغال بهذه القضايا تبرز بعض الأفكار الاقتصادية، تدور في الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها وحول ظاهرة ارتفاع الأسعار التي كانت ظاهرة عامة

في بلاد أوروبا في تلك الفترة. وعليه فإنه ليس للتجاريين تحليلا اقتصاديا واسعا، بل مجرد فلسفة تجارية لا تزيد في جوهرها على أن تكون مرحلة في تاريخ السياسة الاقتصادية، تشتمل على عدد من التدابير الاقتصادية التي يراد بها تحقيق التوحيد السياسي والقوة القومية. وبرغم تشعب وتعدد أفكار التجاريين في هذا الصدد، فإنه يمكن بصفة عامة إجمال الأصول والاتجاهات الفكرية فيما يلي:

1- تكمن قوة الدولة في اقتصادها، وتتمثل تلك القوة في الذهب والفضة.

2- ضرورة سعي الدولة للحصول على المعادن النفيسة من الخارج إما بالطريق المباشر من خلال الاستعمار، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية.

3- يرجع الارتفاع العام في مستوى الأسعار أو التضخم إلى زيادة كمية النقود في البلد نتيجة تدفق المعادن النفيسة إليه. وبشكل عام الزيادة في النشاط الاقتصادي في نظرهم يؤدي إلى زيادة الأسعار.

4- أن التجارة الخارجية والصناعة يعتبران أكثر أهمية من الزراعة.

من خلال هذه الأفكار يتضح أن المدرسة التجارية هي مدرسة " **نقدية** " بالأساس، تركز أساسا على المعادن النفيسة، كما أنها مدرسة "**تدخليه**"، تؤمن بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

أما دور الدولة في الاقتصاد فيظهر من خلال ما يلي:

- منع تصدير المعادن النفيسة خارج الدولة للحفاظ عليه من التسرب، والعمل على زيادة الصادرات مقابل الواردات.
- فرض قيود نوعية على البعض من المنتجات المستوردة.
- التقليل من الاستهلاك.

عموما يمكن القول أن أفكار التجاريين قد ساهمت في الاهتمام بالنشاط الاقتصادي ذو الطبيعة الصناعية والتجارية، كما أنها ساهمت في إنشاء البنوك لاحقا

بسبب اهتمامها بالنقود. كما طوروا مفهوم "ميزان المدفوعات" بين الدولة وباقي الدول على أن يبقى دائما إيجابيا من خلال تفوق صادرات الدولة على وارداتها.

لكن في المقابل أخطأ التجاريون في تقدير مفهوم الثروة، إذ أن الثروة الحقيقة للبلد تكمن في قدرته على الإنتاج، وليس في ما يحوزه من ذهب وفضة، كما أن اعتقادهم بديمومة حصول فائض في الميزان التجاري فهذا خطأ، بحيث يخضع ذلك إلى تغيرات السوق الداخلية والخارجية.

ثانيا: المدرسة الطبيعية.

وتسمى أيضا بـ "**المدرسة الفيزيوقراطية**" وهي مدرسة ظهرت في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر، كانت تدافع على فكرتين أساسيتين هما:

1- الاعتقاد القوي بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية.

2- النشاط الزراعي هو أهم نشاط اقتصادي على الإطلاق.

والفيزيوقراطية عموما تعني – باليونانية- حكم الطبيعة، أي سيادة المبادئ الطبيعية على الحياة الإنسانية، كما يطلق مصطلح "الفيزيوقراطيون" على نخبة من الاقتصاديين بزعامة الفرنسي "**Quesney** **كيناي**" والذين كانوا يؤمنون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية وبذلك هم يرون بغياب أي مبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أسس لهذه المدرسة كل من "فرانسوا كيناي" (1694-1774) و"تورغو" (1727-1783)، وقد خلص هذين المفكرين إلى ما يلي:

- **فكرة النظام الطبيعي:**

أي الإيمان بوجود قانون طبيعي في شكل قواعد سارية من تلقاء ذاتها دون أي تدخل بشري، وما على الفرد في ظل هذا القانون إلا أن يسعى إلى تحقيق مصلحته

الخاصة بشرط أن لا تتعارض مع المصلحة العامة، كما أنه بترك الأفراد أحرارا يتحقق للعالم الانتظام والتناغم.

- **فكرة الإنتاج:**

الزراعة عند رواد هذه المدرسة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعد منتجا، ذلك لأنها النشاط الوحيد الذي تكون فيه المدخلات أكبر من المخرجات، ولهذا فإن هذه المدرسة تؤكد على أن أساس الثروة هو الإنتاج الزراعي وليس الصناعة أو التجارة كما هي عند رواد المدرسة التجارية.

- **فكرة الجدول الاقتصادي:**

هذه الفكرة جاء بها "كيناي" لبيان الكيفية التي يتم بموجبها توزيع الإنتاج الكلي على مختلف طبقات المجتمع. وقد قسم "كيناي" المجتمع إلى ثلاث طبقات:

1- **الطبقة المنتجة:** تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي وهو الزراعة.

2- **طبقة الملاك العقاريين:** هؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم إلا أن الطبيعيين أعطوهم أهمية خاصة وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة.

3- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة، وقد كان "كيناي" يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظريته في الإنتاج الصافي حيث إنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال بالنسبة الزراعة.

يقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات ولبيان ذلك استخدم "كيناي" أمثلة حسابية لتبسيط عرض هذه الدورة، حيث افترض أن الزراعة تنتج ما

قيمته 5 مليار فرنك وافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـ 2 مليار فرنك لنفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي، أما الـ 3 مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي ينفق العمال الزراعيون مليارا من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة على شكل سلع صناعية وخدمات تجارية، كما يقومون بدفع 2 مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير مليكتها.

وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة_ 2 مليار _ بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة. فتنفق مليارا من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليار آخر على السلع والخدمات من الطبقة العقيمة.

وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 2 مليار فرنك أحدها من الزراعيين والآخر من الملاك، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية. وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين. وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها.

تأثر "كيناي" بحكمه طبيب بالدورة الدموية التي تم اكتشافها في القرن السابع عشر وفصل الجدول الاقتصادي على أساسها حيث نلاحظ أن كليهما يمثل دورة مغلقة تبدأ من نقطة وتدور لتنتهي إلى نفس النقطة التي انطلقت منها.

- **فكرة الضريبة الوحيدة:**

بما أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد عند الطبيعيون، فقد طالبوا الدولة بفرض ضريبة وحيدة هي تلك التي تفرض على هذا النشاط دون سواه من الأنشطة، إلى جانب ذلك كانوا ضد فكرة تعدد الضريبة، وحجتهم في ذلك أن فرض ضرائب على التجار

والريفيين لا معنى له لأن هؤلاء سيقومون بتحويل تلك الضرائب إلى الفلاحين من خلال رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة المفروضة عليهم.

وعموما يمكن القول أن المدرسة الطبيعية قد ساهمت في جعل الاقتصاد السياسي علما مستقلا بذاته، من خلال تخليص البحث الاقتصادي من التبعية للفلسفة والدين والأخلاق. كما أنها أعادة النظر في مفهوم الثروة، بحيث لم تعد المعادن النفيسة هي أساس الثروة بل الإنتاج الذي هو ثمرة الجهد الإنساني. كما أن هذه المدرسة هي التي فسرت دور الناتج داخل البلد الواحد وتوزيعه على مختلف فئات المجتمع، ولهذا كان لهم الفضل بتأسيس ما يعرف بـ "**المذهب الحر**" الذي نادى بحرية النشاط الاقتصادي.

أما ما يؤخذ على هذه المدرسة، اعتبار الزراعة وحدها النشاط المنتج، فهذا خطأ حيث أن الدولة تعتمد في اقتصادها بالإضافة إلى الزراعة على الصناعة والتجارة والخدمات بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. كما أن النشاط الاقتصادي لا يخضع إلى قوانين طبيعية ثابتة ومطلقة بل إن الظواهر الاقتصادية بطبيعتها متغيرة مع الزمن، كما أنه ليس من العدل فرض ضرائب على قطاع دون غيره من القطاعات الأخرى.

ثالثا: المدرسة الكلاسيكية.

تكتسي هذه المدرسة أهمية كبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، ذلك أن مؤسسها "**آدم سميث**" الذي يعتبره معظم الاقتصاديين (أب علم الاقتصاد)، ولقد امتد عمر هذه المدرسة حوالي قرن من الزمن من 1776 إلى غاية 1871.

ارتبط ظهور المدرسة الكلاسيكية في تلك الفترة بسياق تاريخي متميز اتسم بحدثين في غاية الأهمية هما:

1- الثورة الصناعية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث أدى نمو الصناعة في غرب أوربا إلى تأكيد دور الصناعة في الحياة الاقتصادية.

2- الثورة العلمية التي بدأت مع كتابات "**نيوتن**" و"**غاليلو**" حول القوانين الطبيعية حيث انعكس ذلك على الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت.

من أهم رواد هذه المدرسة **آدم سميث** (1723–1790)، **دفيد ريكاردو** (1772–1823)، **روبرت مالتوس** (1766–1823)، **جون بابتيست ساي** (1767–1822)، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة، ما يلي:

- **نظرية الإنتاج:**

الإنتاج هو: **(خلق المنافع أو زيادتها)**، فالثروة عند الكلاسيك هي إنتاج السلع والخدمات، أما عناصر الإنتاج فهي الطبيعة، العمل، رأس المال والتنظيم، لكن العمل هو العنصر الرئيسي. وقد اهتم التقليديون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج، وهما "ظاهرة تقسيم العمل" و"قانون الغلة المتناقصة".

فيما يتعلق بظاهرة تقسيم العمل، ذهب آدم سميث إلى أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه، ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني) يؤدي إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها، وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ، كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل، يتوقف على مدى اتساع السوق.

أما قانون الغلة المتناقصة، فقد أعطى له رواد هذه المدرسة أهمية خاصة في تحليلهم، ومقتضى هذا القانون أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فإن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة متزايدة في البداية (مرحلة تزايد الغلة)، ولكن بعد حين فإن الزيادة في الناتج الكلي تكون بمعدل متناقص حتى يصل إلى حده الأقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي في التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير(مرحلة تناقص الغلة)، وذلك راجع زيادة الريع في مقابل نقصان خصوبة الأرض حسب ريكاردو، وتفوق نسبة السكان مقارنة بالإنتاج حسب مالتوس.

اعتقد رواد هذه المدرسة أن حجم التشغيل (العمالة) لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل. بمعنى أن كل العمال الراغبين في العمل لابد أن يعملوا، وأن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عرضية، إذ يترتب على البطالة انخفاض الأجور وزيادة التشغيل من جانب المنظمين حتى يستوعب كل المتعطلين عن العمل.

وتستند هذه النظرية في التشغيل إلى قانون الأسواق، أو "قانون ساي"، والذي بمقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في قيمته. فالطلب الكلي على المنتجات إنما يتساوى دائما مع عرضها الكلي. هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي، وبالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد وبطالة لفترة ممتدة من الزمن.

- **نظرية التجارة الخارجية:**

حسب رواد المدرسة الكلاسيكية يؤدي تبني سياسة تجارية حرة إلى تخصص كل بلد في السلع التي له ميزة نسبية في إنتاجها، وهو ما من شأنه أن يحقق منافع لكل الأطراف المشاركة في التبادل الدولي. وهذه النظرية هي التي ساهمت في تشجيع ما يعرف اليوم بـ "**التكامل الاقتصادي**".

- **نظرية القيمة:**

فرق الكلاسيك بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية للسلع، حيث تمثل الأولى المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استعمال السلعة، أما الثانية فتمثل النسبة التي تتحدد وفقها كمية العمل المبذول في إنتاجها.

عموما ساهم الفكر الكلاسيكي فيما يلي:

1- وضع الأسس العلمية للبحث الاقتصادي بطريقة جعلت المفكرين الاقتصاديين في العصر الحديث يسترشدون بها.

2- يمكن للدول النامية الإفادة من نظرية النمو الكلاسيكية التي تستند على فكرة رأس المال في الصناعة.

أما ما أخذ على هذه المدرسة هو:

1- أن فكرة التشغيل الكامل ليست واقعية وبالتالي فالبطالة ليست ظاهرة عابرة ، وإنما قد تكون إجبارية في بعض الأوقات.

2- أن الحرية في التجارة الخارجية ليست في مصلحة البلدان النامية والفقيرة بسبب ضعف مركزها في التجارة العالمية.

3- أن نظرية القيمة المستندة على عنصر واحد هو العمل غير واقعية لأن هناك عوامل أخرى تساهم في إنتاج السلع مثل: رأس المال، المواد الأولية وغيرها.

رابعا: المدرسة الماركسية.

لما كانت المدرسة الكلاسيكية تدافع عن الرأسمالية والحرية الاقتصادية، فقد جاءت المدرسة الماركسية على نقيضها لتدافع عن الاشتراكية، ومن أشهر رواد هذه المدرسة كل من: **كارل ماركس** (1818-1883)، **فردريك إنجلز** (1820-1895)

ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة هي ما يلي:

1- نظرية قيمة العمل وفائض القيمة:

أخذ كارل ماركس نظرية قيمة العمل عن الكلاسيك، حيث تتحدد قيمة العمل بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي الساعات الضرورية لإنتاج ما يلزم العامل من ضروريات الحياة، حسب ماركس بعد أن يشتري الرأسمالي من العامل قوة عمله، فإنه يقوم باستخدام هذه القوة عددا من الساعات أكبر من التي دفع قيمتها للعامل، والفرق بين الاثنين يشكل فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي والذي يمثل في نظر كارل ماركس سر التراكم الرأسمالي.

معدل الربح:

بما أن كل الهدف من الإنتاج الرأسمالي هو استخراج فائض القيمة من عمل الطبقة العاملة، فإن العلاقة بين الرأسمال المتغير (الأجور)، وفائض القيمة (الأرباح) تكتسي أهمية كبيرة. لا يمكن الزيادة في كمية أحد هاتين القيمتين أن يتحقق إلا على حساب الأخرى. وفي نهاية المطاف، إن الزيادة أو النقصان من قسم فائض القيمة هي العنصر الأساسي لصراع الطبقات في ظل الرأسمالية. إنه صراع، بين الأجور والأرباح من أجل تقسيم الثروات المنتجة.

ما يهم الرأسمالي، ليس مبلغ فائض القيمة بل معدل فائض القيمة. إن الرأسمالي يريد الحصول على أكبر ربح ممكن مقابل كل دولار يستثمره. إن معدل فائض القيمة هو معدل استغلال العمل من طرف الرأسمال. ويمكننا أن نعرفه هكذا: ف. ق، مقسوم على ر. م، (حيث ف. ق هي فائض القيمة، ور. م هي الرأسمال المتغير) -- أي بالعلاقة بين العمل الإضافي والعمل الضروري.

لنفترض أن إجمالي رأس المال في مقاولة صغيرة، على سبيل المثال، هو 500 دولار ينقسم إلى رأسمال ثابت (400 دولار)، ورأسمال متغير (100 دولار). ولنفترض أنه قيمة السلع ارتفعت، خلال عملية الإنتاج، بمقدار 100 دولار.

أي: (ر. ث + ر. م) + ف. ق = (400+ 100) + 100= 600.

الرأسمال المتغير الذي هو العمل الحي: هو من ينتج القيمة الجديدة (فائض القيمة). وهكذا، فإن الزيادة النسبية للقيمة المنتجة من طرف الرأسمال المتغير هي من تعطينا معدل فائض القيمة، ف. ق/ ر. م= 100 دولار/ 100 دولار، أي معدل فائض قيمة يساوي: 100 %.

2- تركز رؤوس الأموال ونظرية الأزمة:

يؤكد كارل ماركس على أن النظام الرأسمالي يميل إلى تركيز رؤوس الأموال عن طريق المنافسة غير العادلة التي تخرج المشاريع الصغيرة من السوق، وبالتالي تركيز رأس المال في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين، كما يستند تفسير ماركس للأزمة في النظام الرأسمالي على الأطروحات الفلسفية، حيث يؤكد على أن التراكم الرأسمالي لدى الرأسماليين يزيد من حدة الفقر، وبالتالي فإن هذا التناقض يمثل جوهر أزمة الرأسمالية وهو تناقض لا يحل إلا بقيام ثورة اشتراكية في صفوف العمال.

بالرغم من كشف الفكر الماركسي لعيوب الرأسمالية إلا أنه وجه له الكثير من النقد، خاصة فيما يتعلق بنظرية القيمة وفائض القيمة، فالعمل ليس العنصر الوحيد الذي يفسر قيمة السلعة، وإنما هناك عناصر إنتاجية أخرى ، كما أن التحليل الحديث للتراكم الرأسمالي باعتباره معدات وآلات تساهم في زيادة إنتاجية العمال، وبالتالي زيادة مستوى أجورهم بخلاف ما تصوره ماركس، كما أن حكومات البلدان الرأسمالية اليوم تفرض ضرائب على أصحاب رؤوس الأموال للحيلولة دون تركز الثروة، بالإضافة إلى سياسات الحماية التي تنتهجها هذه الدول لحماية مصالح صغار المنتجين، وهو ما يفند نظرية تركز رؤوس الأموال وحدوث أزمة للرأسمالية التي تحدث عنها كارل ماركس.

خامسا: المدرسة النيوكلاسيكية.

ظهرت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر على يد كل من "ستانلي جيفونز"، "كارل منجر"، "ليون فالراس"، "ألفرد مارشال"، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة ما يلي:

- **نظرية القيمة:**

تتوقف قيمة أي سلعة على المنفعة الحدية التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه للسلعة، أي الوحدة الأخيرة أو أقصى ما يمكن أن يستفيده الفرد من استهلاكه لسلعة ما، وفي هذه الحالة نجد أن التحليل الاقتصادي يركز على المستهلك وليس المنتج.

- **نظرية التوزيع:**

قام النيوكلاسيك بتطبيق الفكرة الحدية على قضية التوزيع (توزيع الناتج على عوامل الإنتاج المساهمة في إنتاجه)، فالأجر يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية (إنتاجية العامل الأخيرة)، كما يتحدد سعر الفائدة على أساس الإنتاجية الحدية لرأس المال.

- **نظرية الاستهلاك:**

قام رواد هذه المدرسة بتطبيق فكرة الحدية على الاستهلاك أيضا، بحيث يقوم المستهلك باستبدال النقود بوحدات من سلعة ما إلى الحد الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذه السلعة مقومة بوحدات النقود مع سعرها في السوق.

- **فكرة تناقص المنفعة الحدية:**

أقر رواد هذه المدرسة أن الحاجة الإنسانية قابلة للإشباع وهذا ما يقوم به المجتمع الاقتصادي، كما يقرون أن هناك إلحاح على الحاجة قبل بدء الإشباع، لأنه كلما زاد عدد وحدات السلع في إشباع الحاجة قل تدريجيا الإلحاح على الحاجة وتناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلع والعكس صحيح.

- **العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع:**

بمعنى أن هناك ارتباط وثيق بين ندرة السلع ودرجة الإشباع أي أن كلما كانت وفرة في وحدات السلع كانت درجة الإشباع متوفرة، وبذلك تنخفض المنفعة الحدية. وكلما كانت قلة في السلعة كانت درجة الإشباع قليلة وبذلك ترتفع المنفعة الحدية وهذا هو تطبيق العملي لقانون تناقص المنفعة الحدية.

عموما تتمثل إيجابيات الفكر النيوكلاسيكي فيما يلي:

- إدخال الرياضيات في التحليل الاقتصادي.
- إدخال العامل النفسي في التحليل الاقتصادي.
- وضع أسس علم الاقتصاد الجزئي.
- الربط بين جزئيات الاقتصاد ووضع العلاقات بينها بصورة حقيقية.
- التماسك المنطقي في التحليل.

أما مآخذ هذا الفكر فتتمثل فيما يلي:

- أقامت المدرسة النيوكلاسيكسة تحليلها بناءا على الوحدات الاقتصادية الجزئية، وأهملت الوحدات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك الكلي، الدخل الكلي).
- إيمان المدرسة بفكرة الرجل الاقتصادي الذي يسعى دوما إلى تحقيق أكبر قدر من النفع، والمعروف أن العامل الاقتصادي لا يفسر لوحده سلوك الأفراد فهناك عوامل أخرى اجتماعية ونفسية وغيرها.
- عدم تطابق النظرية الحدية مع الواقع الاقتصادي، فمثلا في نظرية الاستهلاك لا يبدو أن المستهلكين يقومون بتلك المقارنات والإجراءات في سلوكاتهم الاستهلاكية.

سادسا: المدرسة الكينزية.

ساهم الكساد الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين في إعطاء قوة لأفكار "**جون مينارد كينز**" التي وجدت جذورها في الاهتمام الكبير بذلك الكساد وانخفاض معدلات النمو حينها، فقد انصب اهتمام كينز على أسباب التقلبات الاقتصادية قصيرة المدى، وعلى محددات الدخل القومي والتشغيل في الاقتصاديات المتقدمة.

- **نظرية العمالة:**

لم تنشغل المدرسة الكلاسيكية إلا بوضع واحد من الأوضاع المتصورة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي وذلك هو وضع العمالة الكاملة لقوى الإنتاج البشرية والمادية، ومن هنا قيل أن نظريتهم جزئية، إذ هي تجاهلت الأوضاع الأخرى التي تعرف مستويات

للنشاط الاقتصادي أدنى من مستوى العمالة الكاملة. أما "كينز" فيهدف إلى بناء نظرية عامة تحتوي كل الفروض الممكنة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي، باعتبار أن العمالة يمكن أن تتحدد عند مستويات مختلفة ومن بينها مستوى العمالة الكاملة، ومن هنا جاءت تسميته لنظريته بأنها العامة في العمالة والدخل.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى المبدأ الأساسي لنظرية "كينز" المسمى بـ (مبدأ الطلب الفعال). وفحوى هذا المبدأ هو:

– أن العمالة الكلية تتوقف على الطلب الكلي (أي على مجموع الطلب على كل أنواع السلع والخدمات).

– تنتج البطالة (وتعطل الطاقة المادية) عن عدم كفاية الطلب الكلي.

– مع زيادة حجم العمالة يرتفع مستوى الدخل.

– مع زيادة الدخل الحقيقي للجماعة يزيد الاستهلاك كذلك، وإنما بأقل من الزيادة في الدخل.

– بما أن الدخل يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، يتعين لكي يكون لدينا طلبا كافيا لتحقيق الزيادة في العمالة، أن يزيد الاستثمار زيادة تكون مساوية للفرق بين الدخل وبين الطلب على الاستهلاك.

وبالتالي فإنه عند "كينز" يتحدد مستوى العمالة (أو الإنتاج أو الدخل)، بتلاقي العرض الكلي والطلب الكلي، أو بتلاقي ما يسميه "كينز" بدالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلي، وصفة " الكلي" تعني أن الأمر يتعلق بالاقتصاد القومي في مجموعه، أي لكل ما يعرض من ناتج وكل ما يطلب من ناتج، ولهذا فإنه (أي كينز) يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد الإنتاج والتشغيل.

1-المفهوم الكينزي للعرض و الطلب الكلي :

العرض الكلي :

" يعرف العرض الكلي على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على إستعداد لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار "

1) دالة العرض الكلي :

أقر كينز أن الأجور والأسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك، بل هي جامدة في الأجل القصير وهذا يعني أن الاقتصاد ينتج بأقل من طاقته الكامنة وتشغيله الكامل، وعليه لا يمكن لمنحنى العرض أن يكون عموديا كما تصوره الكلاسيك وهو على النحو التالي :

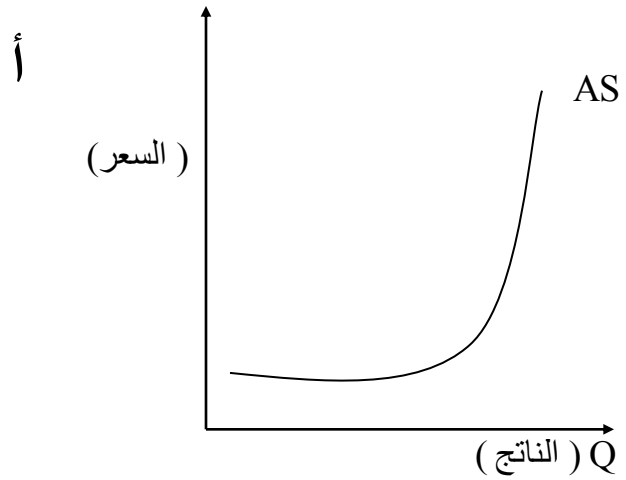

- **نظرية الاستثمار والدخل:**

لقد ابتعد "كينز" في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج هؤلاء الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما "كينز" فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار والدخل والادخار يمكن الإشارة إلى أن:

1- الدخل يساوي قيمة الإنتاج.

2- الدخل يساوي الاستهلاك + الاستثمار.

3- الاستثمار يساوي الدخل – الاستهلاك.

4- الادخار يساوي الدخل – الاستهلاك.

ومن خلال المعادلتين (2) و(4) يتضح أن الاستثمار يساوي الادخار.

ومن هذا الاستنتاج يتبين أن "كينز" لم يأت بجديد على تحليل التقليديين حيث سلموا بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي وعليه بات الاختلاف بينهم وبين "كينز" في الأسباب والمتغيرات دون النتائج.

فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، إلا أن ما أضافه "كينز" في نظريته هو البحث عن تحديد أيهم المتغير المستقل والمتغير التابع، فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما الكينزية فتوصلت إلى عكس ذلك، بحيث جعلت الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار.

- **مضاعف الاستثمار:**

تقوم الكينزية في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل، عن طريق ما يسمى بـ المضاعف، حيث تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة، وعليه فإن مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره. فإذا كان الاستثمار كبيرا (عند مستوى منخفض من سعر الفائدة)، كان حجم الدخل مرتفعا، والعكس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضا.

وتفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد عاملا سلبيا، حيث يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع والخدمات، وإذا لم يعوض هذا العامل السلبي بالعامل الإيجابي وهو الاستثمار، فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي، فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية تؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي الدخل الوطني.

أما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار, فإن حجم الإنتاج والتشغيل سيكونان متزايدين، أما إذا تساوى الادخار والاستثمار فإن مستوى التشغيل والدخل (الإنتاج) سيبقيان في حالة ثبات وفي مستوى من التوازن. ولهذا فإن فكرة المضاعف عند "كينز" تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل، أو بتعبير آخر المضاعف هو: (عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني).

تقييم المدرسة الكينزية:

من إيجابيات هذه المدرسة ما يلي:

1- كان لـ "كينز" الأثر الأكبر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية، حيث تعتبر الأفكار الاقتصادية لـ "كينز" بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي، واستطاع أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي

2-عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي

3- جعل "كينز" للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل، كما عارض التقليديين الذين يرون أن الادخار هو دالة لسعر الفائدة، واعتبر أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس لسعر الفائدة. كما أن التحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فأي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن

تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

4- عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.

5- استحدث كينز أدوات تحليل جديدة استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد أهمها على الإطلاق نظرية سعر الفائدة.

6- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الإحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي مولعا بالقياس الكمي.

ومن جهة أخرى واجه "كينز" معارضة ونقد شديد في بناء نموذجه التحليلي، الذي على الرغم من أنه تمكن من تفسير ومعالجة حالة الكساد آنذاك، إلا أنه قد لا يكون صالحا على الإطلاق في غير هذه الظروف، باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم.

ومن سلبيات هذا النموذج ما يلي:

1- افترض "كينز" أن الزيادة في الطلب النقدي تؤدي على زيادة الإنتاج وزيادة العمالة، وذلك يتصور في ظل المنافسة، ولكن في وضع احتكاري قد تؤدي الزيادة في الطلب النقدي إلى رفع الأسعار بدلاً من زيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة يزيد ربح المحتكر دون أن يزيد الإنتاج ومن ثم دون زيادة في العمالة، وإذا ما جاءت الزيادة في الطلب النقدي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز (كالاقتراض من البنك المركزي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز فإن هذا الطلب سيؤدي إلى إيجاد تضخم عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل كوضع عام على عكس ما يقول به "كينز".

2- على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في العديد من الدول الغربية للمشروعات أثبت عدم وجود علاقة عكسية حتمية بين سعر الفائدة والاستثمار، فقد تكون الكفاية الحدية للاستثمار مرتفعة جدا عن سعر الفائدة فيصعب القول أن سعر

الفائدة يمكن أن يكون محددا للاستثمار، وذلك في حالات الرواج، بينما في حالات الكساد قد تنخفض الكفاية الحدية بمعدلات كبيرة جدا بالرغم من انخفاض سعر الفائدة، وذلك نظرا للتوقعات المستقبلية التي تتسم بالتشاؤم ولا تدفع للاستثمار .

3- يراعي البنك المركزي عوامل عديدة تخص الاقتصاد ككل فيعمل على تثبيت سعر الفائدة في حدود معينة، بحيث لا يتجاوز في ارتفاعه حد معين في أوقات الرواج، كذلك لا ينخفض أقل من حد معين في أوقات الكساد، فتقل أهميته بالنسبة للمقترضين.

4- نظرا إلى أن المشروعات الكبيرة تمول نفسها ذاتياً فهي لا تتأثر بتقلبات سعر الفائدة.

5- أثبتت تجربة المصارف والشركات الإسلامية التي تمت خلال العشر سنوات الأخيرة في عدد من البلدان الإسلامية أن نسبة يعتد بها من رجال الأعمال لا تبالي بسعر الفائدة والتغيرات الحادثة فيه وذلك في كافة أعمالها الاستثمارية.

6- لا تعمل آلية سعر الفائدة في البلدان النامية بنفس الطريقة التي تعمل بها في البلدان المتقدمة ذلك أن قرارات الاستثمار لا تعتمد في العديد من الحالات على مقارنة الكفاية الحدية للاستثمارات بسعر الفائدة، ذلك أن هناك عوامل هيكلية ومؤسسية عديدة تعرقل النشاط الاستثماري في البلدان النامية ومن ثم فإن زيادة النشاط الاستثماري قد تستدعي مثلا تغيير القوانين التي تحمي الملكية الخاصة والنشاط الاستثماري بحيث تصبح أكثر فاعلية في حماية النشاط الاستثماري وخفض معدلات الضرائب والتي قد تمثل تكلفة تفوق بكثير سعر الفائدة وإعطاء صغار المستثمرين وهم الأغلبية ميزات خاصة في المناطق الجديدة وتوجيههم إلى مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة نسبيا بطرق مباشرة وإذا نظرنا إلى حجم هذه العوامل وخطورتها لاكتشفنا ضالة تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي في البلدان النامية.

7- أدت الأفكار الكينزية إلى تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما أدى إلى ظهور حالات العجز في موازين مدفوعات كثير من الدول.

سابعا: المدرسة النقدية.

واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات الكينزية أواخر الستينيات وبداية السبعينيات مشكلات كبيرة تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما يعرف بظاهرة "**الركود التضخمي**" (*)، بحيث عجزت النظرية الكينزية عن تفسير هذه الظاهرة ولم تفلح في معالجتها.

لذلك كان لابد من ظهور بديل جديد يتعاطى مع الظاهرة، تمثل هذا البديل في فكر المدرسة النقدية التي من أهم روادها الاقتصادي الأمريكي " **ميلتون فريدمان** "، والواقع أن أفكار هذه المدرسة ظهرت منذ أربعينيات القرن الماضي لكن لم يتم الانتباه إليها إلا منذ سنوات السبعينيات عند حدوث ظاهرة الركود التضخمي وعجز المدرسة الكينزية في معالجته.

من أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة ما يلي:

- **نظرية الاستهلاك:**

يعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم لـ" فريدمان" على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، فعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي.

وتعتمد نظرية فريدمان على ثلاثة فروض أساسية هي:

---

* دخول الاقتصاد في حالة **ركود تضخمي** يعني أن الناتج المحلي الإجمالي إما ينمو بمعدل شديد البطء أو أنه يتقلص. والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هي ارتفاع البطالة على خلفية قيام الشركات بالاستغناء عن جزء من موظفيها في سعيها إلى خفض نفقاتها، وهو ما يقلل بدوره من القوة الشرائية للمستهلكين لتتراجع بالتبعية معدلات الإنفاق وهو ما ينتج عنه تباطؤ النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر. أي أن الإجراءات التي تتخذ لمواجهة التباطؤ الاقتصادي هي ذاتها التي تعمق من الأزمة.

الفرضية الأولى: أن الدخل الفعلي(Y) للأسرة، واستهلاكها في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم Permanent وانتقالي Transitory، فالدخل الدائم (YP) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها. ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل.

أما الدخل الانتقالي(YT) فقد يفسر على أنه الدخل غير المتوقع (مثل المكافئات التشجيعية أو الهبات أو المساعدات ..الخ) وهو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعلى سبيل المثال لو أن مزارع دخله 9,000 دينار، فإن هذا الدخل هو الدخل الدائم الذي يبني عليه قرارته الاستهلاكية. أما لو أنه عند بيعه لمحصوله ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية وحصل على 12,000 دينار فإن الـ 3,000 دينار الإضافية هي الدخل الانتقالي (الطارئ) أو غير المتوقع وهو في هذه الحالة موجباً، ولكن إذا انخفضت أسعار المنتجات بدلا من أن ترتفع فإنه يكون سالباً.

وطبقاً لفريدمان فإن:

أي أن الدخل ينقسم إلى قسمين، دائم وانتقالي، الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم إلى عنصرين أيضا هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، فيفسر على أنه الاستهلاك غير المتوقع.

الفرضية الثانية: افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكنK نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية.

الفرضية الثالثة: افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، بسبب أن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضا عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن: MPC=Zero، أي الميل الحدي للاستهلاك ينعدم.

- **نظرية كمية النقود:**

حسب فريدمان يكون الطلب على النقود مستقر في المدى القصير، أما في المدى البعيد فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي يزداد الطلب على النقود، لأن المجتمع يرغب في الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود لشراء السلع التي ارتفعت أسعارها، وفي النهاية يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من النقود، ولكن عند مستويات أعلى للأسعار، ويعتبر "فريدمان" أن التضخم هو دائما ظاهرة نقدية ينتج عن زيادة سريعة في كمية النقود.

- **مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة:**

يقصد به المعدل الأدنى للبطالة، الذي تكون عنده الأسعار مستقرة، وبالتالي فإن أي محاولة من طرف الحكومة لتقليص معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي سيؤدي ذلك حتما إلى ارتفاع معدل التضخم، كما يعتبر فريدمان أن سبب ظاهرة الركود التضخمي في السبعينيات هو السياسة النقدية التوسعية التي تبنتها الحكومة لتحقيق التشغيل الكامل.

تقييم المدرسة النقدية:

تبنت إدارة الرئيس الأمريكي "ريغن" إلا أن النتائج قصيرة الأجل لتلك التجربة لم تكن نصرا لتلك الأفكار، فالتخفيض الكبير في معدل نمو عرض النقود دفع الاقتصاد

الأمريكي نحو الركود ورفع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما أن الكثير من الاقتصاديين انتقدوا أفكار المدرسة النقدية حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي. فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب). هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتا كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي

حياة المفكر مالك بن نبي:

ولد مالك بن نبي في 5 ذو القعدة 1323 هـ الموافق لـ فاتح جانفي سنة 1905 م بمدينة قسنطينة وترعرع في أسرة إسلامية محافظة، فكان والده موظفا بالقضاء الإسلامي حيث حول بحكم وظيفته إلى ولاية تبسة حين بدأ مالك بن نبي يتابع دراسته القرآنية. والابتدائية بالمدرسة الفرنسية .وتخرج سنة 1925م بعد سنوات الدراسة الأربع .

سافر بعدها إلى فرنسا حيث كانت له تجربة فاشلة فعاد مجددًا إلى مسقط رأسه. وبعد العودة تبدأ تجارب جديدة في الاهتداء إلى عمل، كان أهمها، عمله في محكمة آفلو حيث وصلها في مارس 1927م، احتك أثناء هذه الفترة بالفئات البسيطة من الشعب فبدأ عقله يتفتح على حالة بلاده. وقد استقال من منصبه القضائي فيما بعد سنة 1928 إثر نزاع مع كاتب فرنسي لدى المحكمة المدنية،

أعاد الكرة سنة 1930م بالسفر لفرنسا ولكن هذه كانت رحلة علمية. كان يرغب في الالتحاق بمعهد الدراسات الشرقية لكنه لم يستطع، التحق بمدرسة (اللاسلكي) للتخرج كمساعد مهندس كهربائي.

انغمس مالك بن نبي في الدراسة وفي الحياة الفكرية، واختار الإقامة في فرنسا وتزوج من فرنسية ثم شرع يؤلف الكتب في قضايا العالم الإسلامي، فأصدر كتابه الظاهرة القرآنية في سنة 1946 ثم شروط النهضة في 1948 باللغة الفرنسية وقد ترجم إلى العربية عام، الذي طرح فيه مفهوم القابلية للاستعمار ووجهة العالم الإسلامي1954 ، أما كتابه مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي فيعتبر من أهم ما كتب بالعربية في القرن العشرين.

انتقل إلى القاهرة بعد إعلان الثورة الجزائرية سنة 1954 ، فكتب فكرة الإفريقية الآسيوية 1956 وعين مستشارا لمنظمة التعاون الإسلامي .

طور مالك بن نبي معرفته باللغة العربية حيث راجع كل كتبه المترجمة للغة العربية وشرع بالكتابة بالعربية وإلقاء المحاضرات بالعربية وزار كل من سوريا ولبنان لإلقاء محاضرات هناك، ثم عاد في 1963 للجزائر بعد استقلالها ، فعين سنة 1964 كمدير عام للتعليم العالي كما صدر له في ذات السنة كتاب آفاق جزائرية وكذلك الجزء الأول من مذكراته .

استقال من منصبه سنة 1967، ليتفرغ كلية للعمل الفكري الإسلامي والتوجيهي، فساهم بمقالات متتابعة في الصحافة الجزائرية خصوصا في مجلة الثورة الإفريقية، التي شارك فيها إلى سنة 1968 بمقالات في صميم تصوراته حول إشكالات الثقافة والحضارة ومشروع المجتمع، وقد جمعت هذه المقالات كلها في كتاب بعد وفاته .

ركز مالك بن نبي في فكره الاقتصادي على ظاهرة التخلف ومن أهم مظاهر التخلف عنده ما يلي:

أولا: انخفاض متوسط دخل الفرد.

حيث أن العالم منقسم إلى شطرين، شمالي غني وجنوبي فقير، وبينهما تباين كبير في المستوى المعيشي والدخل الفردي.

ثانيا: الاهتمام بعالم الأشياء لا بعالم الأفكار.

يرى مالك بن نبي أنه باستطاعتنا فهم هذا الميل في ضوء السيكولوجية الصبيانية، حيث أن الطفل لا يرى في العالم أفكارا ولكنه يرى أشياء، وهذا ما يمكن إسقاطه على واقع العالم الإسلامي في الوقت الراهن، ومن هنا يرى مالك بن نبي أن تنمية الأفكار في العالم المتقدم قد رافقتها تنمية عالم الأشياء في العالم النامي (اليابان يوما ما كانت مثلنا

تتفنن في شراء الأشياء لكنها بمرور الوقت أصبحت تنتجها، وهذا ما تعلمته اليابان من الغرب على عكسنا نحن، فنحن نتباهى فقط باقتناء ما يصنعه غيرنا).

أسباب التخلف:

هناك عدة نظريات فسرت التخلف في دول العالم النامي، خاصة العالم الإسلامي ومن بين هذه النظريات "نظرية الحتمية الجغرافية" في تفسير ظاهرة التخلف إذ يرى رواها أن معظم الدول المتخلفة تقع في الجنوب من الكرة الأرضية، بينما تقع الدول المتقدمة في الشمال، وهذه النظرية لا تتطابق مع الواقع، كما أن كثير من الباحثين يشككون في صحة نتائجها، ذلك أن المدنيات الأولى لم تكن في المناطق الباردة، على العكس بل أن هناك عدة دول تقع في هذه المناطق حققت نسبة عالية من التقدم منها: اليابان، إفريقيا الجنوبية، استراليا، نيوزيلندا، الصين وغيرها من دول جنوب شرق آسيا كسنغافورة وتايوان...الخ.

وهناك نظرية أخرى تفسر التخلف كحلقة مفرغة ، إذ ترى أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية، الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي الذي يؤثر بدوره على كفاءة الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، ولهذا تبقى الدول المتخلفة حبيسة هذه الحلقة المفرغة ولا تخرج منها.

أما أسباب التخلف عند مالك بن نبي فهي:

أولا: القابلية للاستعمار.

يقول مالك بن نبي (إننا لم نستعمر إلا بعد أن توفرت فينا القابلية للاستعمار)، لهذا فهو يرى أن تقسيم العمل الدولي ما هو إلا نتيجة لا سبب للتخلف، وكان كذلك نتيجة لوجود القابلية للاستعمار فينا والتي ولدت ونمت بعد سقوط دولة الموحدين سنة 1369.

ومفهوم القابلية للاستعمار هو: (تعبير مختصر عن عدم استغلال الوسائل والإمكانات المتاحة استغلالا كفؤا، ويرى مالك بن نبي أن عدم استغلال الإمكانات المتاحة من طرف هذه الدول جعلها عرضة للاستعمار).

ولعل إحدى مظاهر القابلية للاستعمار التي يشير إليها بن نبي ،هي عدم وضع الكفاءات البشرية المعدة إعدادا علميا وتقنيا رفيعا في مكانها الملائم، مما أدى إلى تزايد هجرة الأدمغة.

ثانيا: انخفاض الفاعلية.

إن انخفاض وعدم استغلال الإمكانات المتاحة بكفاءة عالية أدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للإنسان، أو ما يسميه مالك بن نبي بانخفاض الفاعلية، التي تفضي إلى ارتفاع الكلف وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي وإلى تبديد الطاقات الإنتاجية والتبذير المسرف وغير المحسوس للوسائل، لكن الدول النامية لا ترجع هذه المظاهر إلى أسبابها الحقيقية ولكن إلى أسبابها الفرعية كالجهل والفقر.

ثالثا: تدهور شروط التبادل الدولي.

إن ما عمق من التخلف في نظر مالك بن نبي هو تدهور شروط التبادل الدولي لغير صالح الدول الإسلامية، حيث نجد أن العلاقة بين أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول النامية والسلع المصنعة المستوردة تميل إلى جهة الثانية، فمثلا يرى بن نبي أن سعر المادة الأولية لصناعة عجينة السيليلوز والورق سعرها أقل بأربعين ضعف عن سعر المادة المصنعة، وكذلك الفرق الكبير بين سعر النفط الخام والمواد المستخرجة والمصنعة منه.

هذا التدهور في نظر مالك بن نبي يعد من أخطر التحديات التي تواجه هذه الدول، والتي من جرائها ازدادت مديونيتها بشكل لم تستطع في ظله أن تسد ما عليها من التزامات مالية، لذلك فهي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها.

مفهوم الاقتصاد عند مالك بن نبي:

تعرض بن نبي إلى المشكلات التي تعاني منها الأمة وحاول تقييم أسباب تلك المشكلات وتقديم حلول لها، ولكنه في البداية وقف وقفة لتحديد مفهوم الاقتصاد، فالاقتصاد عند مالك بن نبي هو (**تجسيم الحضارة على شرط تحديدها بصفتها مجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه**). وبالتالي فإن الاقتصاد عنده يرتبط بهوية كل أمة، فهو تجسيد لحضارة تلك الأمة، ومن مهام ذلك الاقتصاد توفير ما يكفل للأفراد معيشتهم وكرامتهم.

انتقد مالك بن نبي معالجة السياسيين في العالم الثالث للمشكلات الاقتصادية من خلال ما يلي:

1- **الاقتصادانية:** والتي قصد منها مالك بن نبي المحاولات غير الجادة في حل المشكلة الاقتصادية، والناتجة عن تصور الإنسان في هذا العالم أن المشكلة الاقتصادية كلها قابلة للحل عن طريق النظر الفكري فقط، كما عبر عن هذا المفهوم بمحاولة السلطة في المجتمع تقييد حرية التصرف الاقتصادية لأبنائه بهدف الحفاظ على الاستقلال السياسي المزعوم. ومن نتائج ذلك هجرة العقول المفكرة من هذه الدول إلى دول أخرى تقدر إمكانياتها.

2- **الحصر:** وهو أن القائمين على وضع خطة معينة لإنقاذ المجتمع الإسلامي من مشاكله الاقتصادية قد وضعوا أنفسهم أمام مجال ضيق للاختيار حين حصروا خياراتهم بالمسلمات التالية:

- الاختيار من ضمن ما هو موجود من مذاهب اقتصادية قائمة وتطبيق تلك المذاهب على مجتمعاتنا.
- حصر النشاط في صورة استثمار تهيمن عليه إما قطاعات خاصة أو سلطة سياسية أو القطاع العام.

- وبالتالي لا يمكن في رأي بن نبي أن ينجح تطبيق النظام الاشتراكي أو الرأسمالي على مجتمعاتنا لأن هذه الأنظمة والأفكار غريبة عن ثقافتنا.

للخروج من هذه المشكلة يرى بن نبي أن المجتمع لا يأخذ توازنه إلا إذا تساوى فيه حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، ولن يأتي ذلك إلا بعملية تخطيط دقيقة، ذلك أنه كلما ارتفع حجم الاستهلاك إلى مستوى لا يمكن التحكم فيه اتجه المجتمع نحو التبذير والفساد.

كما يركز على ضرورة تحويل العمل نتاج الاستثمار إلى الاستثمار نتاج العمل، كون المعادلة الأولى ذات طابع مالي أما الثانية فهي ذات طابع اجتماعي، كما أن أي تنمية اقتصادية لا تأخذ الإنسان بعين الاعتبار تبوء بالفشل، فالنهضة يجب أن تتضمن الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى التي تتحقق من خلالها خطة التنمية.

ولهذا فإن العمل نتاج الاستثمار يتطلب رؤوس أموال أجنبية كما هو معمول به اليوم، أما الثاني فيستند إلى مبدأ الاتكال على الذات ومبدأ الاستثمار الاجتماعي.

كما يرى مالك بن نبي أن العلاقة بين الواجب والحق هي التي ترسي القواعد الأساسية لجميع ميادين التطور في المجتمع، والفرق بيننا وبين العالم المتقدم أنهم يركزون على الواجب قبل الحق كجزء من ثقافتهم، على عكسنا نركز على الحق قبل الواجب وهذا في نظره سر تخلفنا. وهو يرى أن معادلة الواجب والحق تقابلها معادلة الإنتاج والاستهلاك، فكلما ركزنا على الواجب كنا أكثر إنتاجا والعكس.